المطبوعات الرسمية والمعلومات

تختلف المطبوعات فى قيمتها وفى استخدام الباحثين لها، ولايمكن إعداد البحوث إلا بالاعتماد على مصادر المعلومات، ويلجأ معظم الباحثين إلى الكتب التى يؤلفها باحثون آخرون أياً كان نصيبهم من المكانة العلمية أو الشهرة، ويلجأون – كمصادر لمعلوماتهم – لمقالات الدوريات ودوائر المعارف العامة والمتخصصة. وتتعدد أنواع المطبوعات التى يلجأ إليها الباحثون لتجميع المعلومات التى يحتاجون إليها فى دراساتهم، إلا أن هناك نوعاً من المطبوعات على درجة كبيرة من الأهمية فى خدمة البحث العلمى، ومع أهميته البالغة فإنه لايلقى ما يستحقه من عناية وتقدير سواء من جانب الباحثين أو من جانب المكتبيين الذين يعملون على تجميع مصادر المعلومات وتنظيمها وتيسير وصول الباحثين إليها. وهذا النوع من المطبوعات هو الذى يمكن أن نطلق عليه المطبوعات الرسمية، فهى رغم كل ما لها من أهمية مازالت تمثل مشكلة من المشاكل الكبرى بالنسبة للباحثين وبالنسبة للمكتبيين أيضاً.

ويعرف المكتبيون أن المطبوعات الرسمية وتسمى أحياناً (المطبوعات الحكومية) مطبوعات لها أهميتها كمصادر للمعلومات فهى مصادر موثوق بها، ولهذا السبب فإن على المكتبات أن تهتم بها، وهذا الاهتمام ليس قاصراً على نوع معين من المكتبات، وإنما على جميع أنواعها وبوجه خاص المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق ومراكز البحوث والمكتبات الجامعية بل وكذلك المكتبات العامة والمراكز الثقافية.

إلا أنه يلاحظ مع شعور المكتبيين بأهمية هذا النوع من المطبوعات فهى تمثل مشكلة بالنسبة لهم، والمطبوعات الرسمية كمجموعة تعتبر من أكثر المجموعات المكتبية أشكالاً من ناحية التزويد والتجميع، والتنظيم والمتابعة.

هذا وقد قامت منظمة اليونسكو برعاية وتمويل مشروع دراسى حول إتاحة واستخدام المطبوعات الرسمية فى المكتبات.

Availability And Use of "Official Publications in Libraries"[1].

ونظراً لأهمية تلك الدراسة ولكى نعطي صورة عن مدى تعقدها وحجم المشكلة التى قد تبدو لدى البعض سهلة، نستعرض ملخصاً للتقرير الذى قدم حولها إلى قسم المطبوعات الرسمية فى المؤتمر السنوى للاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات "International Federation of Library Associations and Institutions" (IFLA) الذى انعقد فى مدينة مونتريال بكندا فى أغسطس 1982[2]. كما تم تقديم ملخص للتقرير نفسه إلى المؤتمر العالمى الذى نظمته اليونسكو بالتعاون مع منظمة IFLA فى مايو 1982 حول "Universal Availability of Publications" فى باريس[3].

---

(1) خطط لهذا المشروع من قبل قسم المطبوعات الرسمية فى منظمة (IFLA) بالتعاون مع قسم (UAP) إتاحة المطبوعات عالمياً فى سنة 1978، واعتمد من IFLA ، وتم تمويله من قبل منظمة اليونسكو.

(2) - J. CHERNS and E. JOHANSSON. Study of the Availability and use of Official Publications in Libraries. Second interm Report, July 1982. Presented to IFLA General Conference, Montrial: Aug, 1982.

(3) - UNESCO / IFLA International Congress on Universal Availability of publications, Paris: May 1982.

ووفقاً لما ورد فى التقرير حول التجميع والاقتناء اتضح أن مجموعات المطبوعات الرسمية تنمو وتتزايد باستمرار حيث قررت 33٪ من المكتبات التى أجابت على الاستبيان الموزع بالخصوص بأن مجموعاتها منها تتزايد بأكثر من 10٪ سنوياً، 71٪ من الإجابات قررت أنها تحاول أن تجمع مجموعات شاملة من المطبوعات الرسمية. وتبين أن المكتبات التى تحرص على هذا التجميع الشامل للمطبوعات الرسمية هى المكتبات الوطنية 93٪، ومكتبة الدولة 87٪، وأن المكتبات البرلمانية تقترب من ذلك بنسبة 86٪، أما المكتبات العامة فقد جاء ترتيبها مرتفع أيضاً 60٪. وهذه النتيجة تدل على مدى انتشار الإحساس بأهمية المطبوعات الرسمية، حتى أن المكتبات العامة تحرص على تجميعها على هذا النحو.

وتبين أيضاً من الدراسة وفقاً للتقرير المقدم حولها المنوه عنه سابقاً أن 90٪ من 143 رداً على الاستبيانات لديها تاريخ مستمر فى تنمية مجموعاتها من المطبوعات الرسمية، بينما 57٪ لديها فجوات ملحوظة إما تسببت نتيجة للتغيرات التى طرأت على سياسة التزويد أو الاستبعاد أو عدم وضع سياسة ثابتة فى السنوات الأولى من تطور هذه المكتبات ويحدث ذلك بوجه خاص فى البلاد النامية، وكذلك نتيجة للعقبات المالية وعدم المقدرة على الشراء أو نتيجة للفشل الإداري من جانب الجهات الحكومية الناشرة وعدم الالتزام بتعليمات الإيداع.

كما تبين من هذه الدراسة أن أهم وسيلة لتجميع هذه المطبوعات كان عن طريق الإيداع، سواء الإيداع بحكم القانون أو بواسطة القرارات الإدارية، وأن معظم جهات الإيداع هى المكتبات الوطنية أو المكتبات الجامعية، ومكتبات المعاهد الأكاديمية العلمية أو المكتبات البرلمانية، وإن كان هناك عدد لايستهان به من المكتبات العامة، ويعنى الإيداع فى غالبية بلاد العالم ببساطة إدخال الوثائق

الحكومية طبقاً لقانون الإيداع وليس بهدف وصول الجماهير إلى الوثائق الحكومية، وإنما مجرد استجابة لاشتراطات قانونية.

وقد تبين أيضاً نتيجة لهذه الدراسة أن كثيراً من المكتبات لاتعتمد على قانون الإيداع وحده، وإنما تلجأ إلى الاستهداء والشراء وكذلك إلى الاعتماد على القوائم غير المنشورة والاتصالات الشخصية لتحديد العناوين الجديدة المطلوب شراؤها، وذلك من أجل بناء مجموعاتها من المطبوعات الرسمية، إلا أن نسبة المواد المتلقاة عن طريق الإهداء أو الشراء قليلة إذا ما قورنت بالإيداع القانونى.

وقد كشفت الدراسة عن الصعوبات التي تلاقيها المكتبات عند تجميعها لمقتنياتها من هذه المطبوعات من الهيئات والمصالح الحكومية ومن الهيئات شبه الرسمية بوجه أخص، وأشارت إلى أن الفشل فى تحقيق أهداف التجميع ينبغى دراسته وتفحصه فى ضوء الطرق المستخدمة لتجميع هذه المطبوعات. ولعل صعوبة تعرف المكتبات على المطبوعات الرسمية التى تريدها ترجع إلى عدم كفاية النشرات الببليوغرافية التى تضمها وتأخرها، أى نقص فى الإعلام الببليوغرافى بهذه المطبوعات، فليست هناك ببليوغرافية جارية، وقد تمضى شهور وأحياناً سنوات قبل أن تظهر هذه الببليوغرافيات كما هو الوضع بالنسبة للببليوغرافية العربية الليبية مثلاً التى صدر منها العدد الخاص بإنتاج سنة 1978 فى سنة 1981، كما صدر إنتاج سنة 1981 عن دار الكتب الوطنية ببنغازى سنة 1982 لأول مرة دون صدور المجلدين الخاصين بالإنتاج الفكرى لسنتى 1979، 1980 حتى نهاية سنة 1983، هذا مع العلم بأن النشاط الببليوغرافى الوطنى يعتبر شبه متوقف لأنه بصدور العدد الخاص بالإنتاج الفكرى لسنة 1982 لم يصدر غيره ونحن الآن فى بداية عام 1986. هذا فضلاً عن عدم تغطية الببليوغرافيات التى صدرت للمطبوعات الرسمية تغطية كافية(4).

(4) - ABUBAKER M. EL - HUSH. "Libyan official Publications". A Paper Presented to IFLA Conference, Monterial: 1982 [137/op/3 - E. 149 CS].

ومن النتائج البارزة لهذه الدراسة أن الأشكال المصغرة ليس هناك إقبال عليها لتجميعها كما يظن. فنسبة 44٪ من الإجابات لم تستخدمها مطلقاً، وأن هناك فقط 10 مكتبات أى نسبة 6,9٪ تعتقد أنها تبلغ حوالى 5٪ من رصيدها أو أكثر.

وبالنسبة لتيسر المطبوعات الحكومية وإتاحتها للجمهور، فقد تبين أن مجموعاتها متيسرة للمواطنين بقدر معقول، فقد ذكرت 60٪ من المكتبات أنها مفتوحة للجمهور العام، بينما ذكرت 75٪ منها أنها تغير موادها بشكل أو آخر... أما أقل من نصف المكتبات فلديها مكتبى متخصص فى المطبوعات الحكومية، ولايوجد فى 69٪ منها أى أدلة مطبوعة لهذه المطبوعات، ويلاحظ أن 57٪ من المكتبات قد ذكرت أن 10٪ أو أقل من مقتنياتها الرسمية موضوعة على رفوف مفتوحة ومتاحة للجمهور، والباقى غير متاح لنقص فى المكان، إلا أنه من الملفت للنظر أن 46٪ من الإجابات أدلت باعتبارات أمنية تتصل بعدم إتاحة المطبوعات للجمهور ومعظمها أتت من الأقطار الأقل نمواً، وبالنسبة للإعارة بين المكتبات فهناك عدد من الصعوبات تتصل بهذا الموضوع.

ومن المعروف أن هناك جدلاً حول وضع المطبوعات الرسمية فى المكتبات، هل تتكامل مع رصيد المكتبة أم توضع فى مجموعة منفصلة وتعالج معالجة خاصة، وقد تبين من الاستبيان أن هناك تنوعاً كبيراً فى معالجة المطبوعات الرسمية سببه الاعتبارات العملية، إذ هناك 44٪ من المكتبات تدمج رصيدها من المطبوعات الرسمية بشكل كامل ضمن محتويات المكتبة، بينما 22٪ تفصل رصيدها من المطبوعات الرسمية بشكل كامل، بينما 31٪ تأخذ بنظام مختلط، وحوالى 55٪ من المكتبات تضمن فهارسها الرئيسية المطبوعات الرسمية، 43٪ منها ليس لديها فهرس منفصل للمطبوعات الرسمية، ولم توضح أغلب المكتبات المقاييس التى تضعها لنظام فهرسة هذه المطبوعات للمستفيدين.

ومن المعروف أن الفهارس والكشافات المنتجة بشكل تجارى أصبحت شائعة، لكنها مازالت غير موجودة فى كثير من الأقطار. وبالنسبة لاستخدام المطبوعات الرسمية تشير الدراسة إلى الحاجة إلى أسئلة مدققة تتناول هذا الموضوع لبيان أغراض استخدام هذه المطبوعات بواسطة المستفيدين، وقد قررت غالبية المكتبات أن المواد كثيرة الاستخدام من هذه المطبوعات هى المطبوعات التى تتناول معلومات إحصائية، وهذا المجال من مجالات هذه الدراسة سيكون موضع اهتمام فى المستقبل، وبالنسبة لمطبوعات الهيئات المحلية والبلدية فإن 70٪ من المكتبات تحاول أن تجمع المطبوعات التى تصدرها الجهات المحلية، أما مجال التركيز الرئيسى فهو على المطبوعات التى تصدرها السلطات الحكومية المركزية.

وتمثل المطبوعات التى تصدرها الهيئات الحكومية الدولية مجالاً هاماً آخر من هذا النوع من المطبوعات وتعمل غالبية المكتبات موضع الدراسة على تجميع المطبوعات التى تصدرها الوكالات الحكومية الدولية، ولم تجب بالسلب على ذلك إلا 7.6٪ ، ومعظمها تجمع هذه المطبوعات من منظمات موجودة خارج أقطارها، 18٪ فقط منها تلزم نفسها بتجميع المطبوعات من الهيئات الإقليمية، 34٪ تجمع من أجل التغطية الموضوعية لبعض المجالات ولكن 53٪ تجمع بهدف تغطية مطبوعات هيئات أو منظمات بعينها، والاتجاه العام هو وضع هذه المجموعات من المطبوعات الحكومية الدولية بحيث تكون متكاملة ضمن مقتنيات المكتبة، وإن كان هناك 24٪ من هذه المكتبات تحتفظ بمجموعة خاصة لهذه المطبوعات. وهناك شكوى من نقص الفهارس والكشافات المنشورة حول هذه المطبوعات وكذلك بالنسبة لصعوبة الحصول عليها سواء كانت كافية أو غير كافية، وقد تمثلت هذه الشكوى فى 66٪ من المكتبات التى أجابت على الاستبيان، وهناك دعوات خاصة بالنسبة لضرورة زيادة التنسيق فى توزيع هذه المطبوعات ووضع ترتيبات ميسرة لشرائها، وسوف تخصص الدراسة مسحاً

أوسع لتقييم المعلومات ونظم التكشيف الخاصة بهذه المطبوعات لوضع تقييم أكثر دقة لها، وحتى إجراء هذا المسح فمن المدهش أن نلاحظ أن هناك عدداً متزايداً من هذه المكتبات يعبر عن عدم رضائه عن الوضع بالنسبة لهذا النوع من المطبوعات.

وقد يكون من المفيد أن نلاحظ على هذه الدراسة فيما يتصل بالمنطقة العربية أن الاستبيان لم يشمل توزيعه جميع الأقطار العربية، وأنه أرسل إلى بعضها بلغة غير اللغات الشائعة الاستعمال فى بعض هذه الأقطار، الأمر الذى ترتب عليه عدم الإجابة عليه من جانب الدول العربية إلا بالنسبة لعدد محدود جداً كما يتبين من الجدولين التاليين:

أولاً

القطر	انجليزى	فرنسى	إسبانى	روسى
الأرجنتين	–	–	7	–
استراليا	21	–	–	–
بنجلاديش	3	–	–	–
بربادوس	3	–	–	–
بلجيكا	–	8	–	–
بوتسوانا	3	–	–	–
البرازيل	–	–	12	–
بلغاريا	–	–	–	6
الكاميرون	–	2	–	–
كندا	27	-	–	–
شيلى	–	–	4	–
الصين الشعبية	10	–	–	–
كولومبيا	–	–	7	–
كوستاريكا	–	–	5	–
كوبا	–		6	–
تشيكوسلوفاكيا	–	–	–	11
أكوادور	–	–	10	–
مصر	–	12	–	–
أثيوبيا	–	4	–	–
ألمانيا الغربية	12	–	–	–
غانا	8	–	–	–
اليونان	–	7	–	–
غويانا	4	–	–	–
المجر	–	9	–	–
الهند	17	–	–	–

obeikandl.com

القطر	إنجليزى	فرنسى	إسبانى	روسى
أندونيسيا	5	–	–	–
إيران	8	–	–	–
إيرلندا	8	–	–	–
فلسطين المحتلة	6	–	–	–
إيطاليا	–	14	–	–
ساحل العاج	–	4	–	–
جامايكا	3	–	–	–
اليابان	14	–	–	–
الأردن	5	–	–	–
كينيا	8	–	–	–
الكويت	2	–	–	–
ليسوتو	1	–	–	–
الجماهيرية	–	5	–	–
مدغشقر	–	5	–	–
ملاوي	3	–	–	–
ماليزيا	8	–	–	–
مورشيوس	–	5	–	–
المكسيك	–	–	12	–
المغرب	–	5	–	–
موزمبيق	–	–	2	–
هولندا	9	–	–	–
نيوزيلندا	6	–	–	–
نيجيريا	14	–	–	–
باكستان	8	–	–	–
الفلبين	3	–	–	–

obeikandl.com

القطر	إنجليزى	فرنسى	إسبانى	روسى
بولندا	–	7	–	–
رومانيا	–	–	–	4
السعودية	–	5	–	–
السنغال	–	3	–	–
سيراليون	2	–	–	–
زنجبار	3	–	–	–
إسبانيا	–	–	8	–
سرى لانكا	6	–	–	–
السودان	4	–	–	–
السويد	7	–	–	–
تنزانيا	4	–	–	–
تونس	–	2	–	–
تركيا	–	6	–	–
الاتحاد السوفييتى	–	–	–	25
المملكة المتحدة	14	–	–	–
فنزويلا	–	–	10	–
يوغوسلافيا	–	9	–	–
زائير	–	3	–	–
زامبيا	3	–	–	–

obeikandl.com

المجموع = إنجليزى 273، فرنسى 131، إسبانى 83، روسى 46 «533».

ثانياً: استبيانات وزعت كملحق إضافى عقب مؤتمر IFLA لسنة 1982 فى الفلبين بناء على توصية أعضاء قسم المطبوعات الرسمية:

القطر	إنجليزى	فرنسى	إسبانى	روسى
الأرجنتين	–	–	7	–
بلجيكا	–	8	–	–
الأكوادور	–	–	10	–
ليسوتو	1	–	–	–
الجماهيرية	–	5	–	–
ملاوي	3	–	–	–
مورشيوس	–	5	–	–
نيوزيلندا	6	–	–	–
سيراليون	2	–	–	–
السودان	4	–	–	–
يوغوسلافيا	–	9	–	–

الجملة بلغت = (593) استبياناً.

ويلاحظ أنه لم تتم الإجابة على هذا الاستبيان إلا من جانب (143 مكتبة من بين 593 مكتبة تم التوزيع لها حسب الجدولين السابقين) وهى التى دخلت إجاباتها فى التحليل والدراسة وقد وردت من الأقطار التالية:

«أستراليا، النمسا، بنجلاديش، بربادوس، بتسوانا، البرازيل، كندا، شيلى، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، ألمانيا الديمقراطية، المجر، الهند، أندونيسيا، إيران، إيرلندا، فلسطين المحتلة، إيطاليا، ساحل العاج،

جامايكا، اليابان، كينيا، ماليزيا، مكسيكو، المغرب، هولندا، نيجيريا، الباكستان، بولندا، السنغال، زنجبار، إسبانيا، السويد، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، فنزويلا، زائير، زامبيا».

وبالنسبة للأقطار العربية فلم يرد على هذا الاستبيان إلا قطران فقط وهما المغرب وتونس، وهما يمثلان ثلاثة ردود فقط من جملة 143 إجابة، فمن المغرب ردت على الاستبيان مكتبتان هما المكتبة الوطنية، ومكتبة أخرى ذات طابع إدارى "Administrative Library" ومن تونس ردت مكتبة واحدة هى المكتبة الوطنية.

ويلاحظ المكتبيون أيضاً أن مجموعة المطبوعات الرسمية أو الحكومية من بين مقتنيات المكتبة من أقل مجموعاتها استخداماً بالرغم من أهمية هذه المطبوعات وما تتضمنه من معلومات ذات صبغة معينة ولاتتوافر إلا فى هذا النوع من المطبوعات. وقد أدرك كثير من المكتبيين ذلك كما أشرنا فى الفصل السابق.

ومما يزيد الأمر سوءاً، ويجعله مشكلة بالنسبة للمكتبيين أو الباحثين على السواء، هو أن المطبوعات الحكومية تتسم بعدد من الخصائص والسمات تجعلها تؤلف مشكلة بحد ذاتها، فإذا نظرنا مثلاً إلى الجانب المادى فى هذه المطبوعات وجدنا أن الجانب المادى منها يساهم إلى حد كبير فى عدم استعمالها، بل وفى الحد منها وعدم الإقبال عليها، بل وأحياناً الإحباط الذى يعانيه الباحث الذى يريد أن يستعملها، فهى من ناحية شكلها وقطعها المادى تختلف اختلافاً كبيراً، فبعضها أحياناً قد يكون ورقة واحدة أو مجرد صفحة واحدة، وقد تكون مجموعة مرجعية متعددة المجلدات، وكثير من هذه المطبوعات قد يكون مجلداً أو غير مجلد، وهى تختلف أيضاً من حيث مقاسها وأحجامها، وهكذا فهى تعتبر خليطاً متنافراً

ومختلفاً جداً من حيث الشكل المادى الذى تصدر فيه، وهذا مما يحد من الاستفادة منها[6].

وإذا نظرنا من ناحية أخرى إلى هذا النوع من المطبوعات من حيث توزيعه، وجدنا أن طريقة توزيعها هى الأخرى تساهم فى صعوبات استعمالها واقتنائها، فالكثير منها مطبوعات غير منتظمة الصدور، وفوق كل هذا فإن الكثير من هذه المطبوعات تصدر من جهات ومؤسسات وهيئات ومصالح متعددة مما يسبب اضطراباً فى محاولات حصرها حصراً ببليوغرافياً دقيقاً حتى يمكن متابعتها واقتناؤها. وهذه الخصائص المتصلة بالشكل المادى وبطرق التوزيع تسبب إزعاجاً شديداً بالنسبة للمكتبيين عند تنظيم هذا النوع من المطبوعات وتجميعه، ومع كل ذلك وبالرغم من هذه المشاكل جميعاً، فإن المطبوعات الرسمية تتأكد أهميتها يوماً بعد يوم كمصدر هام للمعلومات والمعرفة لجميع القراء والباحثين فى أى مجال من مجالات البحث.

ويمكننا أن نؤرخ بشكل تقريبى الاهتمام بالمطبوعات الرسمية فى العالم ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر[7]. عندما أخذ المؤرخون يلتفتون التفاتاً خاصاً إلى استخدام الوثائق الرسمية العامة فى أبحاثهم، وبوجه خاص فى الأبحاث الاجتماعية، ويمكن القول أنه حدث بعد الحرب العالمية الأولى تحول فى الاهتمام من المصادر الثانوية إلى المصادر الأولية التى تتصل بالعلوم الاجتماعية وقد أخذت المطبوعات الرسمية أو الحكومية تصبح عنصراً أساسياً من عناصر

(5) - J. CHERNS and E. JOHANSSON. OP. cit. Appendix. 1.

(6) أبو بكر محمود الهوش «قضية المطبوعات الرسمية كمصدر للمعلومات»، الفصول الأربعة، س13، ع11، طرابلس: سبتمبر 1980، ص59.

(7) - WEECH, Terry Lawere, State Governments As Publisher. Ph.D. Dissertation 1972, university of Illinois P. 1.

البحث الاجتماعى، ونمت حركة فى المكتبات العامة والمراكز الثقافية تهدف إلى تجميع هذه المطبوعات، وأصبحت كل مكتبة وطنية تحرص على تجميع كافة المطبوعات الرسمية، وتجعل من مسؤولياتها الأولى اقتناء وحفظ مجموعة كاملة قدر الإمكان من المطبوعات الرسمية للبلد. ويمكننا أن نؤرخ أيضاً الاهتمام المنظم بالمطبوعات الرسمية بدءاً من العقد الثانى من القرن العشرين، هذا إذا نظرنا إليه بالنسبة لأوروبا وأمريكا، أما إذا نظرنا إلى ما يسمى بالعالم الثالث فلم تلق المطبوعات الرسمية اهتماماً منظماً إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفترات متباينة الطول ومختلفة بالنسبة لأقطار العالم الثالث. وهذا الاهتمام مرتبط بحصول أغلب هذه الدول على الاستقلال، وخروجها من ربقة الهيمنة الاستعمارية وبحثها عن أصالتها وهويتها وإحساسها بكيانها، وبداية انتشار ونهوض الحركة المكتبية بها.

ونود هنا أن نشير أيضاً إلى أنه بالرغم من إدراكنا الكامل لأهمية المطبوعات الرسمية فى الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، فليس أمامنا بالنسبة للبحوث العربية دراسات إحصائية دقيقة للتدليل العلمى الدقيق على مدى استخدام الباحثين لهذا النوع من المطبوعات، ولكن بالنسبة للبحوث باللغات الأخرى فهناك العديد من الدراسات حول بيان أهمية ودلالة المطبوعات الرسمية كمصدر من مصادر المعلومات، فمثلاً إذا أخذنا العلوم الاجتماعية وجدنا أنه وضعت أبحاث عن استخدام المطبوعات الرسمية فى هذه الدراسات(8). ويقاس ذلك بإحصاء نسبة الاقتباسات من المطبوعات الرسمية فى أدب العلوم الاجتماعية، وتعتمد هذه الدراسات على إحصاء عدد مرات هذه الاقتباسات وتحديد نسبها المئوية وبعض هذه الدراسات تقوم على الاقتباسات التى ترد فى مقالات الدوريات، ونود أن نشير هنا إلى أن هذا النوع من القياس فى استخدام مصادر

(8) - IBID. P. 3.

المعلومات يكاد يكون غير معروف تقريباً فى اللغة العربية، ولايكاد يلتفت إليه أحد من إخصائيى المعلومات العرب.

وقد تزايد الاهتمام بالمطبوعات الرسمية أو الحكومية تزايداً ملحوظاً أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وحظيت التقارير الحكومية التى تسجل نتائج البحوث العلمية باهتمام شديد من جانب المختصين بعلم المعلومات سواء صدرت هذه التقارير والوثائق عن الأجهزة الحكومية أو عن الهيئات العلمية والأكاديمية التى تعمل بالتعاون مع الحكومة وبعض هذه التقارير سرى يخضع لقواعد أمنية وبعضها متاح للجميع.

ومعظم التقارير ذات الطابع السرى تتصل بقضايا الأمن والدفاع، وعقب الحرب العالمية الثانية كشف النقاب عن الآلاف من التقارير الألمانية نتيجة لجهود مجموعات البحث المشتركة التى أرسلت لدراسة الجهود العلمية الألمانية. وهناك العديد من طلبات الاطلاع على مجموعات التقارير التى أعدتها لجنة المخابرات البريطانية الموجهة[9]. "BIOS".

ونتيجة لكثرة المطبوعات الحكومية وتزايد الاهتمام بها كأداة لايمكن الاستغناء عنها فى البحث العلمى، تم إنشاء إدارات متخصصة لتنهض بتنظيم الاستفادة من هذه المطبوعات وحصرها والتعريف بها. ففى الولايات المتحدة الأمريكية تصدر الأجهزة الحكومية كشافات خاصة بمطبوعاتها[10]. بالإضافة إلى تسجيل هذه المطبوعات فى "Monthly catalog of U.S. Government

(9) حشمت قاسم. مصادر المعلومات : دراسة لمشكلات توفيرها بالمكتبات ومراكز التوثيق، القاهرة : 1979- ص 97.

(10) بولين أثرتون . مراكز المعلومات : تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم، القاهرة: 1981 . ص 255.

"Publications" وتسجيلها أيضاً فى "Government Reports Announce-ments and Index". وهى نشرة نصف شهرية يصدرها المركز القومى للمعلومات الفنية بوزارة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفى بريطانيا يصدر قسم الإعارة بالمكتبة البريطانية "British Library, Lending Division" ببليوغرافية شهرية تتضمن دليلاً بالتقارير البريطانية، كما يصدر نشرة نصف شهرية بمستخلصات للتقارير والمطبوعات المتعلقة بالعلوم والتقنية الصادرة عن الأجهزة الحكومية العاملة بالبحث والتطوير بالإضافة إلى البحوث الأخرى التى ترعاها الحكومة، كما أن إدارة المطبوعات الحكومية البريطانية تصدر قائمة شهرية مشتملة على المطبوعات الحكومية وهى مشابهة للفهرس الشهرى للمطبوعات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المعروف أن الحكومات فى العصر الحديث أصبحت تنفق إنفاقاً هائلاً على البحوث العلمية والتقنية وخاصة فى مجالات الدفاع، وقد ترتب على زيادة الإنفاق على هذه البحوث أن كثرت الوثائق الحكومية التى تسجل نتائج هذه الأبحاث، والبحوث الحكومية سواء قامت بها جهات حكومية أو تمت بواسطة هيئات علمية لحساب الجهات الحكومية عن طريق التعاقد معها تعتبر مطبوعات حكومية إذا ما نشرت، والجهات المتعاقدة مع الحكومة على إجراء البحوث تلتزم بتقديم تقارير دورية عن عملها، الأمر الذى يوفر كثرة من هذه التقارير.

وأى باحث يهتم بموضوعات الدفاع أو الطاقة النووية أو الفضاء أو السلاح أو الأمن فى شتى صوره سوف يضل ضلالاً كبيراً ما لم يتمكن من الإفادة من المطبوعات الحكومية، وأن كثيراً من الدول النامية بوجه خاص لتخسر الملايين من أجل الحصول على بعض المعلومات أو نتف من المعلومات، بينما هى يمكن الحصول عليها كاملة وجاهزة بدولارات معدودة بالنسبة إلى هذه الملايين من

الدولارات التى تنفق. وليس هذا هو موضوعنا فالحديث فيه يطول ولعله من أهم حوافز دعوانا باستمرار للاهتمام بعلم المعلومات والأهم من ذلك الدعوة الأكثر تخصصاً وهى الاهتمام بالمطبوعات الرسمية أو الحكومية ومطبوعات الهيئات والمنظمات الدولية على النطاق العالمى وتوفير إطارات عربية متخصصة فيها، ولكن لهذا حديثاً آخر وموضوعاً آخر.

obeikandl.com